

بيان المؤهلات

تتقدم حكومة جمهورية ليتوانيا ببيان المؤهلات هذا وفقا للمادة ٣٦ من نظام روما الأساسي المتعلقة بالإجراءات الخاصة بانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

قررت حكومة جمهورية ليتوانيا ترشيح السيدة توما بيرمونتيا، الأستاذة وقاضية سابقة لدى المحكمة الدستورية لجمهورية ليتوانيا، لانتخابها كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستعقد خلال الدورة الثالثة عشرة لجمعية الدول الأطراف المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٠٨ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

يتم ترشيح الأستاذة بيرمونتيا، المرفق طبا سيرتها الذاتية باللغة الإنجليزية، وفقا لأحكام الفقرة ٤ (أ)(١) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي ووفقا لقوانين الإجراءات الوطنية لجمهورية ليتوانيا (لاختيار مرشح لمنصب قاض للمحكمة الجنائية الدولية). لقد تمت الموافقة على ترشيح الأستاذة بيرمونتيا من قبل حكومة جمهورية ليتوانيا بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٤ بناء على توصية بالإجماع من المجموعة الوطنية التابعة لمحكمة التحكيم الدائمة.

يتم ترشيح الأستاذة بيرمونتيا لإدراجها ضمن القائمة بء، التي تشمل المرشحين المشهود لهم بالكفاءة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبالخبرة الواسعة في الممارسة القانونية المهنية التي لها الصلة بالعمل القضائي للمحكمة". إن الأستاذة بيرمونتيا تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ (أ) و (ب) (٢)، و (ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

تتحلى الأستاذة بيرمونتيا بخبرة قضائية بالغة. لقد خدمت لمدة تسع سنوات بصفة قاضية للمحكمة الدستورية لجمهورية ليتوانيا (من ٢٠٠٥/٠٣ إلى ٢٠١٤/٠٣). وفي منصبها كقاضية للمحكمة الدستورية، تناولت الأستاذة بيرمونتيا قضايا معقدة وبارزة التي تضمنت مسائل تتعلق ليس بحقوق الإنسان الدستورية وحسب بل أيضا بحقوق الإنسان الدولية، وكذلك في اتخاذ القرار بشأن صياغة تعريف جريمة الإبادة الجماعية في القانون الجنائي لجمهورية ليتوانيا، والمفهوم الدستوري للأسرة، وحماية الحقوق الاجتماعية، والحقوق الانتخابية، والجوانب المختلفة للإجراءات الجنائية والقانون الجنائي، وكذلك في حل القضايا المتعلقة بإقالة اثنين من أعضاء البرلمان.

قبل أن تخدم بصفة قاضية للمحكمة الدستورية، كانت معظم أنشطة الأستاذة بيرمونتيا مكرسة لإنشاء وتطبيق أمور حقوق الإنسان.

بعد استعادة جمهورية ليتوانيا استقلاليتها، تناولت الأستاذة توما بيرمونتيا مسائل حقوق الإنسان على نطاق واسع أثناء عملها في وظائف مختلفة. وفي الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ بصفتها كمديرة المركز الليتواني لحقوق الإنسان، تعاونت مع مؤسسات الدول الأخرى التي كان أنشطتها موجهة بشكل رئيسي تجاه حماية حقوق الإنسان. لقد قامت بإدارة المشروعات التي بدأت بموجب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى معالجة المشكلات المتعلقة

بحقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية وخلال فترة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبما أن توجهه أنشطة مركز حقوق الإنسان الرئيسية كان يشمل نشر المعرفة المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، فقد كانت الأستاذة بيرمونتيا تقوم بصياغة مختلف النصوص القانونية الليتوانية المتعلقة بحقوق الإنسان، أي النصوص القانونية المتعلقة بحق الوصول إلى المعلومات، والحق لتقديم التماس، والاستفتاء، الخ، بالإضافة إلى إدارة المشاريع بنجاح الرامية إلى منع عقوبة الإعدام، ومنع التمييز ضد الأقليات الوطنية الخ.

وفيما يتعلق بالمسائل السابقة الذكر وغيرها، مثل حرية الصحافة، لقد شاركت الأستاذة بيرمونتيا في المؤتمرات الدولية التي انعقدت في دول مختلفة، من بينها جمهورية الصين الشعبية. وبصفتها كعضو في وفد الاتحاد الأوروبي، لقد شاركت في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، في المؤتمرات التي انعقدت لحث جمهورية الصين الشعبية على تصديق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٤، كانت عضواً في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى المنتدى للاتحاد الأوروبي الإقليمي لحقوق الإنسان، الذي انعقد في طهران. لقد عملت في مشاريع للمتخصصين بشؤون حقوق الطفل وبضباط الشرطة. لقد شارك المركز الليتواني لحقوق الإنسان سوية مع المتخصصين من المركز الدانمركي لحقوق الإنسان في تدريب ضباط الشرطة لجمهورية ملاوي.

في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣، أثناء عملها كعضو في اللجنة الدولية لتقييم جرائم احتلال النظامين النازي والسوفييتي في ليتوانيا، اكتسبت الأستاذة بيرمونتيا الخبرة في تقييم الحقائق التاريخية المؤلمة والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال الاحتلال السوفييتي والنازي. بالإضافة إلى ذلك، لقد كانت عضواً في الفريق العامل الذل شكل لتحليل أمور التطهير.

في عام ١٩٩٨ وفي الفترة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، كانت عضواً ورئيساً لمجموعات عمل شكلها رئيس جمهورية ليتوانيا لحل مسائل تتعلق بحقوق الطفل كما ساهمت في صياغة النصوص القانونية حول حماية حقوق الطفل. وفي الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣، كانت عضواً في المجلس الاستشاري لشؤون الطفل تحت رعاية رئيس جمهورية ليتوانيا.

وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، أثناء شغلها لمنصب مستشار قانوني في وزارة الصحة في جمهورية ليتوانيا، شاركت الأستاذة بيرمونتيا بشكل ناشط في إنشاء الإطار القانوني ونجح جديد لقانون الصحة الليتواني وساهمت في توحيد مبدأ مرتبة الأولوية لحقوق الإنسان في مجال الرعاية الصحية. لقد عملت كمسؤولة عن صياغة القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق المرضى والتعويض عن الأضرار التي تلحق بالصحة، وعلى زرع الأعضاء والأنسجة البشرية، والبحوث في مجال الطب الحيوي، ورعاية الصحة العقلية، الخ. لقد قامت بعمل مهم في تنفيذ القانون المتعلق برعاية الصحة العقلية، وتشكيل موقفاً جديداً للأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية، وكذلك في إنشاء ضمانات لحقوقهم وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

بعد استعادة جمهورية ليتوانيا لاستقلاليتها، كانت الأستاذة بيرمونتيا تشارك بشكل ناشط في أعمال المحامين. وفي الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، كانت نائبة رئيس نقابة المحامين الليتوانية (شغلت في عام ١٩٩٤، منصب الأمين التنفيذي لهذه الجمعية) وساهمت بشكل كبير في بناء أسس الديمقراطية

القانونية لدولة ليتوانيا المستعادة استقلاليتها، بتعزيز احترام حقوق الإنسان وقيم سيادة القانون. وفي الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، كانت مفوضة من قبل نقابة المحامين الليتوانية لتكون عضواً في لجنة انتخاب أول رئيس لجمهورية ليتوانيا المستعادة استقلاليتها.

بالإضافة إلى خبرتها القضائية والقانونية المهنية المشهود لها بها، لقد كانت الأستاذة بيرمونتيا مشاركة بشكل ناشط في المجال الأكاديمي. لقد حاضرت في موضوع حقوق الإنسان في معهد القانون الدستوري و الإداري في كلية الحقوق في جامعة مايبكولاس روميريس، وكذلك في الأقسام الأخرى في هذه الجامعة، كما أنها عملت بمنصب عميد لكلية إدارة الدولة في الجامعة نفسها. في الوقت الراهن، تقدم الأستاذة بيرمونتيا محاضرات حول موضوع الحقوق الدستورية في الديمقراطيات القديمة و الحديثة، وكذلك في القانون الدستوري المقارن في جامعة تاراس شيفتشينكو الوطنية في كييف. وبصفتها الأكاديمية، قدمت الأستاذة بيرمونتيا عدداً من المحاضرات في زيارات إلى العديد من الجامعات الأوروبية، وقامت بإعداد برامج دراسية مختلفة كما أنها نشرت على نطاق واسع أوراق حول العديد من قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة وضمانات الحقوق الاجتماعية، وكذلك حول القانون الدستوري ومسائل التوافق بين القانون الدولي والقانون الوطني. لقد أكملت دورات تدريب في مجال حقوق الإنسان في الدنمرك (المركز الدانمركي لحقوق الإنسان)، وفي السويد (جامعة لوند)، وفي كندا (المؤسسة الكندية لحقوق الإنسان) وفي الولايات المتحدة (جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز).

إن خبرة الأستاذة بيرمونتيا المتنوعة في المجال القضائي وخبرتها المباشرة الواسعة في الأعمال الهادفة إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان وقيم وضع القانون الديمقراطي ومعرفتها الثابتة جميعاً ذات صلة كبيرة لتعمل كقاضية للمحكمة الجنائية الدولية.

تجيد الأستاذة بيرمونتيا الإنجليزية والروسية، ويمكنها قراءة اللغة الفرنسية كما أنها تفهم البولندية والأوكرانية.

إن الأستاذة بيرمونتيا من رعايا جمهورية ليتوانيا